مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٦٦

الجمعة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد ليشارز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة ديلوي
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد جانغ جون
	غينيا الاستوائية	السيد إيلي إيلا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باركين

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/877، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٩٩ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا بالتصويت بالإجماع على القرار ٢٤٩٩ (٢٠١٩)، بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة سنة واحدة. وقد عملت فرنسا بنشاط لتعزيز هذا التوافق في الآراء، وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على روح التوافق التي أبدوها. إن هذا القرار يحافظ على شكل البعثة وولايتها القوية والاستباقية؛ وهذا عنصر أساسي. فقد أثبتت البعثة مرارا وتكرارا قدرتها على العمل بفعالية وبصورة متناسبة لحماية السكان المدنيين من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، بما فيها الجماعات التي وقعت على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما يجب أن تواصل البعثة دعم نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى بحيث تتمكن أيضا من الإسهام في أمن السكان.

ثانيا، يأذن القرار للبعثة بمواصلة دعمها لتنفيذ اتفاق السلام المبرم في ٦ شباط/فبراير. إن ذلك الاتفاق في الواقع هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم في جمهورية أفريقيا الوسطى، ورغم إحراز بعض التقدم، لا تزال هناك تحديات كبيرة. ويجب أن تكف الجماعات المسلحة عن انتهاك التزاماتها. ويجب أن تنفذ الأطراف الضامنة للاتفاق ما يتضمنه من تدابير، بما في ذلك الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٣٥ من اتفاق السلام. ويجب تحقيق العدالة للضحايا. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي، وبخاصة بلدان المنطقة، دعم تنفيذ ذلك الاتفاق بطريقة منسقة.

وأخيرا، يأذن القرار للبعثة بدعم الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقررة في ٢٠٢٠-٢٠٢١ وإجرائها، مع وجود إطار لتوفير الموارد المالية الكافية للقيام بذلك. ومن الضروري أن تعمل جميع الجهات المعنية في أفريقيا الوسطى بصورة بناءة لكفالة أن تجرى الانتخابات بطريقة سلمية وشفافة ووفقا للجداول الزمنية الدستورية، إذ لا يمكن تصور تحقيق الانتقال بدون ذلك. كما أود أن أشدد على أهمية حشد جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم الانتخابات.

وستواصل فرنسا تأييدها القوي لعمل البعثة وممثلها الخاص للأمين العام. كما سنواصل دعمنا الكامل للرئيس توادیرا وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى لمساعدتهم في إيجاد حل دائم للأزمة.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب غينيا الاستوائية، وجنوب أفريقيا، وكوت ديفوار باعتماد القرار ٢٤٩٩ (٢٠١٩)، بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لفترة سنة أخرى. فتجديد ولاية البعثة سيدعم التقدم الملموس الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويثني الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن على الأسلوب الذي انتهجته فرنسا في الصياغة لكفالة شفافية المفاوضات، وعلى جميع الوفود الأخرى لما قدمته من إسهامات بناءة، الأمر الذي أفضى إلى قرار يبرز مصالح جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها في وقت محوري بالنسبة للبلد.

ونتابع عن كثب الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ التوقيع على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة المبرم في ٦ شباط/فبراير بين الحكومة والجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد، نثني على الرئيس فوستين أرشانج توادیرا وحكومته على التزامهم بتعزيز السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى وجهودهم المستمرة لتحقيق ذلك. ونعتقد أن البعثة تؤدي دورا حيويا في دعم جهود السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وينبغي أن تواصل مهمتها من خلال تزويدها بالموارد الكافية.

إن الاستعادة التدريجية لسلطة الدولة في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى وتحسين ظروف معيشة السكان تشكل أملا حقيقيا في استعادة السلام الدائم في البلد. وحقيقة أن نص القرار يأخذ في الاعتبار هذه الضرورات هي ما وجهت أعضاء المجلس الأفارقة الثلاثة للتصويت لصالح القرار. وفي هذا السياق، يرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس بالعمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة وشركاؤها الإقليميون في تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، نشجع الاتساق والشفافية والتنسيق الفعال في الدعم الدولي المقدم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويمثل العام المقبل نقطة تحول في الحياة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تعمل حاليا في الأعمال التحضيرية لانتخابات ٢٠٢٠-٢٠٢١. ويرحب أعضاء المجلس الأفارقة الثلاثة بحقيقة أن القرار يشمل الأولويات الوطنية، على النحو الذي أعربت عنه سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك دعم البعثة لإجراء انتخابات ٢٠٢٠-٢٠٢١. ونشير إلى أن الدعم المستمر للبعثة أمر أساسي لكفالة إجراء عملية انتخابية تتسم بالمصداقية وتشمل الجميع. ولهذا السبب، نؤيد توفير الدعم التشغيلي واللوجستي والأمني للبعثة في الوقت المناسب للمساعدة على إجراء الانتخابات، فضلا عن تنسيق الدعم الدولي والولاية القوية الحالية للبعثة والمساعي الحميدة والمساعدة التقنية.

وأخيرا تؤكد غينيا الاستوائية، وجنوب أفريقيا، وكوت ديفوار من جديد دعمها لبعثة الأمم المتحدة وللرئيس فوستان أرشانج توادیرا، الذي بفضل التزامه وقيادته سيسهم في إعادة السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، ترحب إندونيسيا أيضا بالاعتماد الإجماعي للقرار ٢٤٩٩ (٢٠١٩). ونشكر القائمين بالصياغة على ما بذلوه من جهود للتوصل إلى حل وسط بين المواقف المتباينة.

لقد استمعنا إلى النداء الموجه من جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والحفاظ على الحد الأقصى. وفي الواقع، إن دور البعثة أمر بالغ الأهمية في الحفاظ على السلام والاستقرار في البلد، فضلا عن حماية المدنيين. وهذا هو السبب في أن إندونيسيا صوتت مؤيدة للقرار ٢٤٩٩ (٢٠١٩).

وقد أخذت الكلمة لأبرز النقاط التالية.

أولا، إن البعثة، أولا وقبل كل شيء، هي بعثة لحفظ السلام. ونحن نحيي حفظة السلام لمخاطرتهم بحياتهم وترك أسرهم وراءهم سعيا لتحقيق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستكون سلامتهم وأمنهم أولوية عليا دائما بالنسبة لأندونيسيا؛ وأود أن أجعل ذلك بالغ الوضوح.

ثانيا، من المهم التأكد من أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ستكون دائما جهدا جماعيا يقوم فيه جميع أصحاب المصلحة بدور هام. ولذلك، نؤكد على ضرورة إجراء مشاورات منتظمة وبشكل وثيق بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بوحدات شرطة بغية تعزيز الوعي بالولاية، فضلا عن تشكيل حفظة سلام أفضل أداء. ومن المنطقي فحسب ضرورة إشراك البلدان التي يساهم مواطنوها في بعثات حفظ السلام، بصورة مناسبة. وفي الوقت الحاضر، نحن أكبر المساهمين في المجلس، بأفراد في بعثة الأمم المتحدة. وما برحت إندونيسيا تبرز دائما أهمية الطابع المهني لحفظة السلام في تنفيذ ولاياتهم في الميدان.

ومن ناحية ثانية، فلكي تنجح بعثة حفظ السلام، ينبغي ألا تقتصر المهنية على الوحدات أو الأفراد النظاميين. إن الكفاءة المهنية تنطبق على الجميع، بمن فيهم العناصر غير النظامية. وفي الوقت نفسه، نؤمن أيضا بضرورة الاعتراف بالأداء المتميز وتحفيزه. وسنواصل السعي إلى تحقيق هذا التوازن في قرارات حفظ السلام في المستقبل.

وثالثا، يجب أن تكون عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام على أتم استعداد، وخاصة في مواجهة وضع يتسم بالتغير والتعقيد، علاوة على بيئة أمنية تزداد خطورة. ولذا فمن الأهمية بمكان ضمان منح البعثة ولاية واضحة وتوفير ما يلزمها من المعدات والموارد.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة كبونغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئ المملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأعرب لها عن خالص امتنان جمهورية أفريقيا الوسطى لعقد هذه الجلسة بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أيضا أن أثني على جنوب أفريقيا على رئاستها للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر.

ويرحب وفد بلدي باتخاذ القرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨) بالإجماع، الذي يجدد ولاية البعثة لعام آخر. وفي ظل بيئة تتسم بالعنف الشديد من استمرار المصادمات بين الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٦ شباط/فبراير، وما يتضح من الأحداث المروعة التي وقعت في بيراو، وأوقعت خسارة كبيرة بالسكان وأدت إلى تشريد واسع النطاق، من الضروري للغاية أن يؤكد مجلس الأمن مجددا بقوة دعمه لبعثة الأمم المتحدة وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلى غرار القرارات السابقة، فإن القرار الذي اتخذ للتو يحافظ على الإطار القوي لبعثة الأمم المتحدة وولايتها؛ وذلك أمر هام. إن بعثة الأمم المتحدة التي تعمل في بيئة صعبة، أظهرت مرارا وتكرارا أنها عند الضرورة، قادرة على التصرف بشكل استباقي وبقوة من أجل حماية السكان المدنيين، لا سيما أكثر الشرائح السكانية ضعفا، أي النساء والأطفال، من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة.

ويجدد القرار الإذن بتوفير دعم إضافي للبعثة ولسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وحتى الآن، عُين حكام في جميع مقاطعات البلد البالغ عددها ١٦ مقاطعة وزيد عدد الموظفين الذين تم نشرهم ميدانيا بأكثر من الضعف.

وعلى الرغم من هذا التقدم الملموس في مختلف المجالات، لا تزال هناك تحديات هامة تعيق جهودنا الجماعية الرامية إلى

تحقيق استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والعديد من الانتهاكات لاتفاق السلام. ولم يبطئ هذا التقييم بأي حال من الأحوال من تنفيذ الاتفاق، الذي يظل الإطار المرجعي لعودة الاستقرار في بلدي. ويرحب وفد بلدي بالتزام البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بذلك الجهد، وندعوها إلى مواصلة دعمها.

ولا يزال عقد الانتخابات العامة في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ أحد التحديات التي تواجهها السلطات الوطنية والتي يجب أن تعالجها بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وعلى غرار انتخابات عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ستتطلب الانتخابات المقبلة قدرا كبيرا من الطاقة والجهد، بالنظر إلى الحقيقة التي لا يمكن إنكارها وهي أنها ستتيح توطيد المكاسب الديمقراطية التي تحققت في جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد توفر بالفعل الجدول الزمني الأولي للانتخابات العامة.

في إحاطته الإعلامية أمام مجلس الأمن في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8646)، أفاد الممثل الخاص للأمين العام لشؤون جمهورية أفريقيا الوسطى عن نشر الجدول الزمني للانتخابات السلطة الوطنية للانتخابات، الذي ينص على تسجيل الناخبين في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ بالإضافة إلى الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، وجولة ثانية، إذا لزم الأمر، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٢١.

وفي هذا الصدد، تطلب الحكومة من خلالي، وعلى نحو ما أوصى به الأمين العام في الفقرة ١٠٢ من تقريره الأخير عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2019/822) وطُلب في الفقرة ٣٢ (ج) من القرار ٢٤٩٩ (٢٠١٩)، أن تُوفّر لبعثة الأمم المتحدة ولاية مناسبة لضمان ما يلزمها من دعم تقني ولوجستي وأمني وتشغيلي من أجل إجراء الانتخابات مع احترام المواعيد النهائية الدستورية في بيئة سلمية.

وليس هناك بديل عن إجراء الانتخابات العامة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. إن التمسك بمكاسب اتفاق السلام يعتمد على ذلك. ويقدر وفد بلدي الموقف الحازم الذي اتخذته الأطراف الضامنة للاتفاق التي أكدت مجددا لجميع أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى أنها لن تدخر جهدا لضمان إجراء الانتخابات في موعدها. إن دعم مجلس الأمن في ممارسته لسلطته الكاملة أمر أساسي حتى يتسنى للجهات الفاعلة المعنية، ولا سيما الأحزاب السياسية، واحترام المواعيد النهائية والمساهمة بصورة بناءة في إجراء الانتخابات بفعالية.

ونغتنم هذه الفرصة للترحيب بالمواقف المتقاربة والعمل المنسق للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بأسره، فضلا عن الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، في تعاملهم مع أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى ما ذكره السيد نديايي، الممثل الخاص للأمين العام، الذي عرض تقرير الأمين العام، حيث قال،

> ”إن جمهورية أفريقيا الوسطى بحاجة إلى جميع شركائها وأصدقائها من أجل تحويل أحلام الملايين من مواطنيها في تحقيق السلام والرخاء والتنمية إلى واقع دائم. وأعلم أنه يمكنهم التعويل على الدعم السخي والجماعي لمجلس الأمن“. (S/PV.8646، الصفحة ٥)

إن دعم المجلس لاتخاذ القرار ٢٤٩٩ (٢٠١٩) بتجديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى هو بادرة بليغة بشكل خاص، وتعرب حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى عن امتنانهما للمجلس بشأنها.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.